

واقع تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية خميس محمد سعيد خميس العرابيد

الملخص:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 والحد من الفجوة التمويلية وانعكاسه على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية وتعتمد منهجية البحث على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهجين، المنهج الاستقرائي والاستنباطي وعلى أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تم فحص وتحليل المعلومات والبيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية وذلك للمنشآت المطبقة لمعيار عقود الإيجار قبل فترة الإلزام على مدار سلسلة زمنية (تمتد إلى أربع سنوات سنتين قبل التطبيق وسنتين بعد التطبيق). وذلك لاختبار الفرض الرئيسي للبحث الذي يعكس الأثر التفاعلي لتطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 والحد من الفجوة التمويلية وانعكاسه على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية من خلال بناء نموذج، لقياس إثر تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 والحد من الفجوة التمويلية وانعكاسها على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية. وقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 والحد من الفجوة التمويلية وانعكاسها على جودة التدفقات النقدية المستقبلية. واستناداً للنتائج السابقة يوصي الباحث بعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام المنشآت بدراسة متضمنات تطبيق عقود الإيجار (IFRS16) على مجالات الأعمال، ونظم إدارة البيانات لديها، وذلك لوضع خطة واضحة لتطبيق المعيار الجديد، والتواصل مع أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين حول تأثير المعيار الجديد على قوائمها المالية والمقاييس والنسب الأساسية لهذه المنشآت **الكلمات الدالة:** عقود الإيجار/معيار IFRS16/ الفجوة التمويلية/ التدفقات النقدية المستقبلية/ جودة التدفقات المستقبلية.

Abstract:

The key objective of study is to analyze the relationship between the implementation of IFRS 16 and reducing financing gap. And its reflection on the quality of the informational content of future cash flows the study uses the contemporary methodology which is based on combining two methods, i.e. the deductive and inductive method, and on content analysis. The actual information reported in the financial statements of firms applying IFRS 16 before mandatory period along a time series (extending to four years; two years before implementation and two years after implementation) was examined and analyzed. The study tested This is to test the main hypothesis of the research the interactive effect of IFRS 16 implementation on reducing the financing gap and its reflection on the quality of the informational content of future cash flows. by building a model, to measure the impact of applying the IFRS16 lease standard and reducing the financing gap and its reflection on the quality of the informational content of future cash flows

The results of the applied study indicated that there is a positive and statistically significant relationship between IFRS 16 implementation and reducing financing gap and its reflection on the quality of future cash flows. In addition, the study showed that there is a positive and statistically significant relationship between financing gap and the quality of future cash flows.

Drawing on the previous results, the researcher presents a number of recommendations and the most important of which are: firms should study the implications of IFRS 16 implementation on business field and data management systems to develop an obvious plan for implementing the new lease standard. They should also communicate with stakeholders including shareholders, investors, and financial analysts regarding the effect of the new standard on their financial statements, measures, and key ratios.

Keywords: leases, IFRS 16, financing gap, future cash flows, the quality of future cash flows.

المحور الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

١/١ الإطار العام للبحث:

١/١/١ المقدمة ومشكلة الدراسة:

مع انتشار الإيجار كأحد مصادر التمويل وتزايد الاهتمام به عالمياً اتجهت الهيئات المهنية المحاسبية إلى الاهتمام بالمحاسبة عن عقود الإيجار مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتقديم مشروع مشترك لتوضيح كيفية تصنيف عقود الإيجار بهدف وضع معيار مشترك لعقود الإيجار لكل من معيار التقارير المالي IFRS ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية US GAAP. وقد اكتمل الجهد المشترك لمجلسي معايير المحاسبة (الدولية والمالية) أن أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر يناير ٢٠١٦ معياراً جديداً للتقارير المالية الدولية برقم (IFRS 16) بعنوان "عقود الإيجار" Leases التي تنظم وتوفر إرشاد للمحاسبة عن عقود الإيجار لدى كل من المستأجرين والمؤجرين وبصفة خاصة بسبب إمكانية اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن أن تتبعها المنشآت لمعالجة عقود الإيجار عندما اختلف شكل بعض العقود

عن مضمونها الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى معالجات محاسبية مختلفة لمعاملات اقتصادية.

ويهدف هذا المعيار الـ IFRS 16 على التخلص من تصنيف عقود الإيجار على أنها إما عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية بالنسبة للمنشآت المستأجرة، وبدلاً من ذلك، تتم معالجة كل عقود الإيجار بطريقة مشابهة لطريقة معالجة عقود الإيجار التمويلية (Ozturk.,2016).

بينما سيؤثر المعيار الجديد على كيفية الاعتراف وعرض التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية وبالتالي، تغيرت العملية المحاسبية بالنسبة للمنشآت المستأجرة بصورة جوهرية، مع وجود تغييرات ضئيلة بالنسبة للمنشآت المؤجرة. نظراً لأن مدفوعات الإيجار والتي كانت يتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية بالكامل في المعيار السابق (IAS 17)، سيتم تقسيمها جزء يعكس الفائدة على التزام الإيجار سيتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية بينما المدفوعات النقدية للالتزام الإيجار تعرض ضمن الأنشطة التمويلية (Ozturk., 2016).

وفي ضوء ما سبق، تتخلص مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل يساهم تطوير المعايير للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال معيار التقرير الدولي رقم ١٦ (IFRS16) إلى تحسين جودة التدفقات النقدية المستقبلية؟
 - هل يؤثر تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 والحد من الفجوة التمويلية على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية؟
- ٢/١/١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساساً إلى وضع إطار نظري مدعماً بدليل تطبيقي لتحليل العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 وانعكاسه على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المساهمة العامة المدرجة في سوق

واقع تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية

خميس هلمد سعيد خميس العرابيد

السعودية للأوراق المالية والتي طبقت المعيار الجديد الخاص بعقود الإيجار قبل الموعد المحدد الإلزامي من قبل الجهة التي أصدرت المعيار ال FASB. أهمية البحث: ٣/١/١

تنطلق أهمية الدراسة على المستوى النظري والمستوى التطبيقي في ضوء تزايد الاهتمام بالمعايير الدولية والتي تتمثل في محاولة تحليل العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وانعكاسه على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت التي طبقت المعيار قبل موعد تطبيقه إذ يبين هذا البحث قيمة كل بند من بنود عقود الإيجار قبل تطبيق هذا المعيار وبعده، ومدى وجود فروق جوهرية بين هذه القيم.

٤/١/١ فروض البحث:

اعتماداً على مشكلة البحث واتساقاً مع الأهداف، فإن هذا البحث يسعى لإثبات أو نفي الفرض الرئيسي التالي وهو:

الفرض الرئيس: لا تؤثر العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية.

٥/١/١ منهج البحث:

تم الاعتماد في إعداد البحث على الأسلوبين التاليين:
أولاً: أسلوب الدراسة النظرية:

سوف يستخدم الباحث المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي حيث الدراسات التي تبدأ استقرائياً تنهي إلى صياغة قوانين جزئية ثم يتم تعميمها من خلال المنهج الاستنباطي.

ثانياً: أسلوب الدراسة التطبيقية:

استهدف البحث (تحليل العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 والحد من الفجوة التمويلية وانعكاسه على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية وذلك بالتطبيق على المنشآت المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية والمطبقة لمعيار عقود الإيجار من بداية فترة السماح بالتطبيق ولتحقيق هذا الهدف

اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تم فحص وتحليل المعلومات والبيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية وذلك للمنشآت المطبقة لمعيار عقود الإيجار قبل فترة الإلزام على مدار سلسلة زمنية (تمتد إلى أربع سنوات سنتين قبل التطبيق وستين بعد التطبيق).

٦/١/١ حدود البحث:

■ من حيث نطاق الدراسة الزمني:

تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين كالتالي:

- الفترة الأولى والممتدة من عام 2015 حتى 2016 وذلك قبل تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16.
- والفترة الثانية من عام 2017 حتى 2018 بعد تطبيق المعيار، IFRS16 وذلك كون هذه الفترة شهدت تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 اختياري لعمل مقارنة قبل وبعد تطبيق معيار IFRS16.

■ أما نطاق الدراسة المكاني:

فيكون من المنشآت المساهمة العامة المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية واقتصرت الدراسة على المنشآت التي طبقت المعيار الخاص بعقود الإيجار قبل الموعد المحدد الإلزامي من قبل الجهة التي أصدرت المعيار FASB، والمزمع تطبيقه بدءاً من الأول من يناير، 2019. والمنشآت هي: (منشأة المراعي، منشأة تصنيع مواد التعبئة والتغليف، منشأة الدريس للخدمات البترولية والنقل).

٧/١/١ هيكل البحث:

تقسيمات البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهداف البحث وفي نطاق حدوده ومراعاة المنهج المتبع لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة:

١/١ وتناول المقدمة ومشكلة وأهمية وأهداف الدراسة وفروضها وبالإضافة لحدود الدراسة ومنهج الدراسة.

٢/١ تحليل وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث
المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمعيار عقود الإيجار IFRS 16 والتدفقات النقدية
المستقبلية مفهومها وأهميتها وأهدافها.
المحور الثالث: الدراسة التطبيقية والنتائج
قائمة المراجع والملاحق.
٢/١ تحليل وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:
١/٢/١ مقدمة:

انطلاقاً من أهمية البحث يعرض الباحث الدراسات المرتبطة بموضوع البحث،
كما يلي:

٢/٢/١ : الدراسات السابقة:

١. قامت دراسة (Stancheva-Todorova et al 2019) إلى اختبار تأثيرات معيار التقارير المالية رقم ١٦ (IFRS 16) على التقارير المالية للمنشآت والنسب المالية ومقاييس الأداء، وتناقش الدراسة تأثيرات الIFRS 16 على اتفاقيات الدين بالمنشآت وعلى مقارنة القوائم المالية للمنشآت المدرجة. وتستخدم الدراسة البيانات الثانوية من خلال مراجعة وتحليل الدراسات التجريبية التي أجريت حول معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن معيار التقارير المالية رقم ١٦ سيؤدي إلى إعادة التفاوض حول عقود الإيجار الحالية لخفض التأثيرات الناتجة عن تنفيذ هذا المعيار، حيث أن التخلص من التمويل خارج الميزانية ورفع العبء الإداري لعقود الإيجار قد يقلل من جاذبية الإيجار، وتبين نتائج الدراسة أن تحسين الشفافية الخارجية والشفافية الداخلية بالمنشآت قد يؤدي إلى تحقيق قرارات الإيجار الإقتصادية ويمكن من تحسين محفظة الإيجارات أو يحقق وفورات تكلفة محتملة. وأوضحت النتائج أن المعيار للإيجار سوف يكون تأثيرات ذات دلالة إحصائية على التقارير المالية للمنشآت والنسب المالية ومقاييس الأداء.

٢. هدفت الدراسة (Jenkinson et al, 2019) إلى تحليل ما إذا كانت تقديرات القيمة العادلة صافي قيم أصول (NAVs) صناديق الاستثمار والتي يتم تقديرها بواسطة مديرين حقوق المساهمين الخاصة تمثل مؤشرات دقيقة وغير متحيزة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة (DCF) أم لا. وتستغل الدراسة حقيقة أن صناديق استثمار حقوق الملكية الخاصة لها أعمار محددة وذلك لمقارنة صافي قيم الأصول الواردة بالتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة ارتكازاً على التدفقات النقدية المحققة لعينة تتكون من ٣٨٤ صندوق رأسمال استثماري و١٩٥ صندوق شراء حصص خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن صافي قيمة أصول صناديق شراء الحصص تظهر تحيز نظامي منخفض، ولكن صافي قيمة أصول صناديق رأس المال الاستثماري كانت متحيزة بصورة كبيرة نسبياً، خصيصاً بعد عام ٢٠٠٠. وتبين نتائج الدراسة أن دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كانت رديئة في النصف الأول من فترة العينة رغم أن صافي قيمة الأصول كانت متحفظة بصورة عامة. وتوضح النتائج وجود اختلافات أدت دلالة إحصائية في العلاقة بين صافي قيمة الأصول والتدفقات النقدية المستقبلية بالنسبة لصناديق رأس المال الاستثماري مقابل صناديق شراء الحصص، والذي له أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين في صناديق حقوق الملكية الخاصة عند التفكير في ملائمة ومصداقية تقديرات صافي قيمة الأصول المقدمة بواسطة مديرين الصناديق الاستثمارية.

٣. قامت الدراسة (Senan, 2019) إلى اختبار قدرة الأرباح والتدفقات النقدية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في المنشآت المدرجة في المملكة العربية السعودية، وتتعرف الدراسة على طبيعة ونوع العلاقة بين كلا من التدفقات النقدية والأرباح من جانب والتدفقات النقدية المستقبلية من جانب آخر. وتعتمد الدراسة على بيانات ٤٥ منشأة من المنشأة السعودية العاملة في القطاعات المختلفة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الأرباح الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية،

ومن جانب آخر تشير نتائج الدراسة إلى أن تفصيل الأرباح إلى حسابات الاستحقاق له قدرة عالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، في حين أن تفصيل أو تقسيم الأرباح إلى عناصر الاستحقاق الأخرى يؤدي إلى خفض القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وتتعارض نتائج الدراسة الحالية مع تأكيد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أن الأرباح لديها قدرة أعلى من التدفقات النقدية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمعيار عقود الإيجار IFRS 16 والتدفقات النقدية المستقبلية مفهومها.

١/١/٢ مفهوم عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS 16):

٢/٢ التدفقات النقدية المستقبلية: مفهومها:

وقد عُرف عقد الإيجار في ظل الـ IFRS 16 على أنه "الاتفاقية التي من خلالها ينقل المؤجر إلى المستأجر حق استخدام الأصل لفترة زمنية متفق عليها في مقابل المدفوعات أو سلسلة المدفوعات المحددة"، وتنطبق قواعد الـ IFRS على موضوع الاتفاق بدلا من الصورة القانونية للاتفاق، بمعنى آخر سلط معيار الـ IFRS الضوء على اقتصاديات المعاملة كموضوع أو جوهر تطبيق قواعده بدلا من الصورة القانونية للمعاملة (Dagnachew, 2019, P. 13).

١/٢/٢ مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية:

وقد عرف القاموس المالي (Financial Dictionary, 2019) التدفقات النقدية المستقبلية على أنها التدفقات النقدية التي يتوقع المستثمر أو المنشأة تحقيقها من المشروع المحدد قبل بداية المشروع، على أن تكون التدفقات النقدية الفعلية المحققة في المستقبل أكبر أو أقل من هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وغالبا ما يتم قياس التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام قيمتها الحالية.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات:

١//٥ اختبار فروض الدراسة: استناداً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث، وأهدافه، وفروضة، ويمكن للباحث صياغة نموذج انحدار على النحو التالي:

- النموذج الأول: لا تؤثر العلاقة لتطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 والحد من الفجوة التمويلية على جودة التدفقات النقدية المستقبلية.

$$QFCF_{it} = \beta_0 + \beta_1(IFRS16) + \beta_2(LQR) + \beta_3(PQR) + \beta_4(FPR) + \beta_5(FCF) + \beta_{it}$$

- حيث أن:

- (QFCF) : جودة التدفقات النقدية المستقبلية (Quality of future cash flow)
- (LQR): نسبة جودة السيولة (Liquidity quality ratio).
- (PQR): نسبة جودة الربحية (Profitability quality ratio).
- (FPR): نسبة سياسات التمويل (Funding policies ratio).
- (FCF): التدفقات النقدية الحرة (Free cash flow).
- (PRA): نسبة ربحية الأصول (Profitability ratio of assets).
- ((β_0): قيمة الثابت في معادلة الانحدار.
- (ϵ_{it}): بند الخطأ العشوائي.
- (IFRS16): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٦ عقود الإيجار،

وينص الفرض على: H_1 لا تؤثر العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 على جودة التدفقات النقدية المستقبلية".

قام الباحث بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك (Panel data Analysis Dynamic) بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت fixed Effect model

الجدول رقم (١)

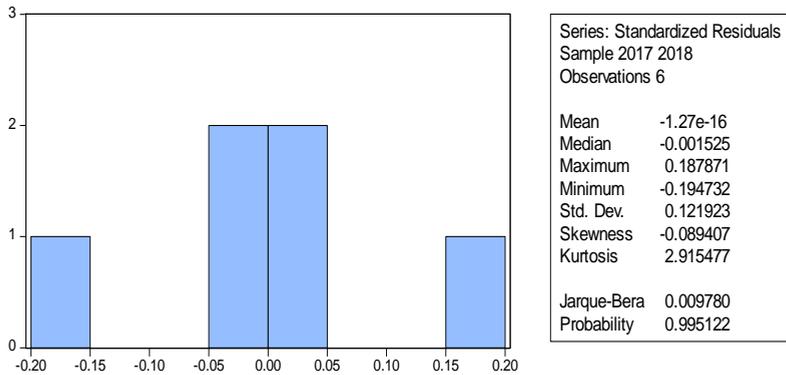
نتيجة الاختبار الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لجودة السيولة.

المتغيرات	الكود	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
حقوق الملكية	FAC1_1	4.175	0.472	8.853	0.013
الفجوة التمويلية	FAC1_2	-3.347	0.379	-8.821	0.013
ربحية الأصول	FAC1_3	-4.827	0.346	-13.935	0.005
الثابت	C	-0.259	0.096	-2.709	0.114
معامل التحديد		R-squared	0.997		
معامل التحديد المعدل		Adjusted R-squared	0.993		
تحليل تباين الانحدار		F-statistic	234.439		
المعنوية		Prob(F-statistic)	0.004		
معامل دربن واتسون		Durbin-Watson stat	2.997		

يتضح من الجدول السابق رقم (١):

- نموذج الانحدار لأثر عقود الإيجار IFRS16 على جودة السيولة وقد أظهرت النتائج ما يلي وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد عقود الإيجار والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، والفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة 95%.
- وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد للنموذج (R-squared) قد بلغت (0.997) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (أبعاد عقود الإيجار الثلاثة) تفسر ما نسبته (99.70%) من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على جودة السيولة. إلا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) بلغت قيمته (0.993) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر (99.30%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (جودة السيولة) وهي بذلك تختلف نسباً عن قيمة معامل التحديد وذلك نظراً لوجود بيانات أو اختلافات التدفقات النقدية الحرة بين القطاعات الثلاث.

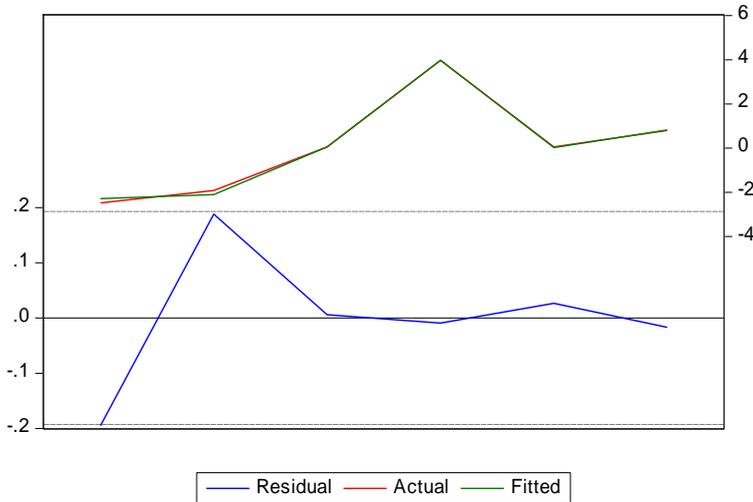
- أظهرت نتائج تحليل تباين الانحدار (Prob(F-statistic) معنوية النموذج عند مستوى الثقة 95% (معنوية الاختبار $0.62 < 5\%$)
- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء تم إجراء اختبار ((Durbin-Watson stat)) أظهرت النتائج أن معامل (D-W) قد بلغت قيمته (2.997) وهي بذلك تقع ضمن القيمة المثلى وهي (3-1.5) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتسلسلي بين البواقي بعضها البعض.



شكل رقم (1) بعض المقاييس الإحصائية لبواقي النموذج ونتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لهذه البواقي لجودة السيولة.

وقد أظهرت النتائج في شكل رقم (1) أن بواقي النموذج يتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت معنوية الاختبار (0.955) $>$ من مستوى الخطأ 5% وعليه تقبل فرض عدم القائل بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

• الرسم البياني (شكل رقم 2) التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء لنموذج الانحدار جودة السيولة.



ويتضح للباحث من الشكل السابق التقارب الشديد بين القيم الفعلية والمقدرة للتدفقات النقدية الحرة وهذا يدل على أن بواقي النموذج هي اقل ما يكمن وهو معيار للحكم على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة الاستنتاجات المبينة عليها

$$Y1 = C(1) * FAC1_1 + C(2) * FAC1_2 + C(3) * FAC1_3 + C(4)$$

$$Y1 = 4.18 * FAC1_1 - 3.35 * FAC1_2 - 4.83 * FAC1_3 - 0.26$$

كلما زاد حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك زيادة مستوى جودة السيولة بمقدار (4.18) ويأتي ذلك في المرتبة الأولى من حيث الأهمية. وأيضا كلما زادت الفجوة التمويلية وحدة واحدة أدى ذلك الى انخفاض مستوى جودة السيولة (3.35) بمقدار وحدة واحدة وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية. وأيضا كلما زاد ربحية الأصول بمقدرة وحدة واحدة أدى الى انخفاض مستوى جودة السيولة بمقدار (4.83) ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

جدول رقم (2)

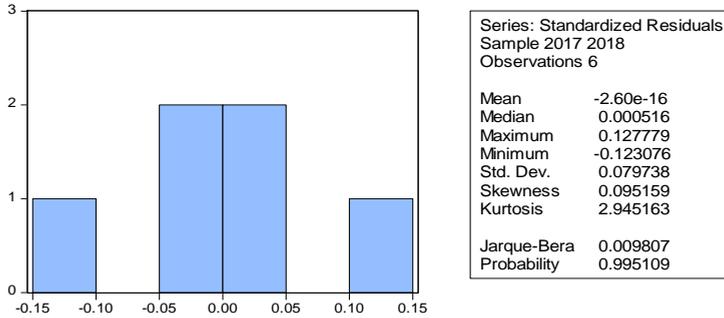
نتيجة الاختبار الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجودة الربحية

المتغيرات	الكود	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
حقوق الملكية	FAC1_1	2.484	0.308	8.054	0.015
الفجوة التمويلية	FAC1_2	-1.904	0.248	-7.674	0.017
ربحية الأصول	FAC1_3	-2.436	0.227	-10.752	0.009
الثابت	C	1.882	0.063	30.068	0.001
معامل التحديد		R-squared	0.993		
معامل التحديد المعدل		Adjusted R-squared	0.982		
تحليل تباين الانحدار		F-statistic	91.523		
المعنوية		Prob(F-statistic)	0.011		
معامل درين واتسون		Durbin-Watson stat	2.997		

يتضح من الجدول السابق رقم (2):

- نموذج الانحدار لأثر عقود الإيجار IFRS 16 على جودة الربحية وقد أظهرت النتائج ما يلي وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد عقود الإيجار والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، والفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة 99%.
- وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد للنموذج (R-squared) (قد بلغت (0.993) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (أبعاد عقود الإيجار الثلاثة) تفسر ما نسبته 99.3% من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على جودة الربحية (PQR). إلا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) بلغت قيمته (0.982) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 98.2% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (جودة الربحية) وهي بذلك تختلف نسباً عن قيمة معامل التحديد وذلك نظراً لوجود بيانات أو اختلافات لجودة الربحية بين القطاعات الثلاث.

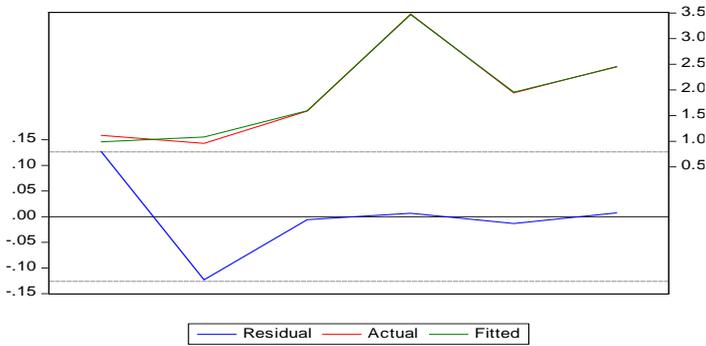
- أظهرت نتائج تحليل تباين الانحدار (Prob(F-statistic)) معنوية النموذج عند مستوى الثقة 99% (معنوية الاختبار).
- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء تم إجراء اختبار ((Durbin-Watson stat)) أظهرت النتائج أن معامل (D-W) قد بلغت قيمته (2.977) وهي بذلك تقع ضمن القيمة المثلى وهي (3-1.5) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتسلسلي بين البواقي بعضها البعض.



(شكل رقم 3) المقاييس الإحصائية لبواقي النموذج ونتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لهذه البواقي لجودة الربحية (Profitability quality ratio).

وقد أظهرت النتائج في (شكل رقم 3) أن بواقي النموذج يتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت معنوية الاختبار (0.995) > من مستوى الخطأ 5% وعليه تقبل فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

• الرسم البياني (شكل رقم 4) التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء لنموذج الانحدار الأول لجودة الربحية:



ويتضح للباحث من الشكل السابق التقارب الشديد بين القيم الفعلية والمقدرة لجودة الربحية وهذا يدل على أن بواقى النموذج هي اقل ما يكمن وهو معيار للحكم على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة الاستنتاجات المبنية عليها.

$$Y2 = C(1) * FAC1_1 + C(2) * FAC1_2 + C(3) * FAC1_3 + C(4)$$

$$Y2 = 2.48 * FAC1_1 - 1.9 * FAC1_2 - 2.43 * FAC1_3 + 1.88$$

كلما زاد حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك الى زيادة مستوى جودة الربحية بمقدار (2.48) ويأتي ذلك في المرتبة الأولى من حيث الأهمية. وأيضا كلما زادت الفجوة التمويلية وحدة واحدة أدى ذلك الى انخفاض مستوى جودة الربحية (1.9) بمقدار وحدة واحدة وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. وأيضا كلما زاد ربحية الأصول بمقدرة وحدة واحدة أدى الى انخفاض مستوى جودة السيولة بمقدار (2.43) ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

جدول رقم (3)

نتيجة الاختبار الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لسياسيات التمويل.

المتغيرات	الكود	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
حقوق الملكية	FAC1_1	4.683	0.927	5.054	0.037
الفجوة التمويلية	FAC1_2	-3.372	0.745	-4.523	0.046
ربحية الأصول	FAC1_3	-4.000	0.681	-5.877	0.028
الثابت	C	1.283	0.188	6.825	0.021

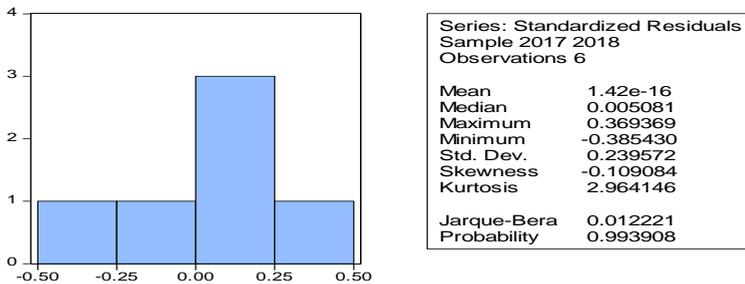
واقع تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية

خميس هلمد سعيد خميس العرابيد

0.969	R-squared	معامل التحديد
0.922	Adjusted R-squared	معامل التحديد المعدل
20.633	F-statistic	تحليل تباين الانحدار
0.047	Prob(F-statistic)	المعنوية
2.998	Durbin-Watson stat	معامل درين واتسون

يتضح من الجدول السابق رقم (3):

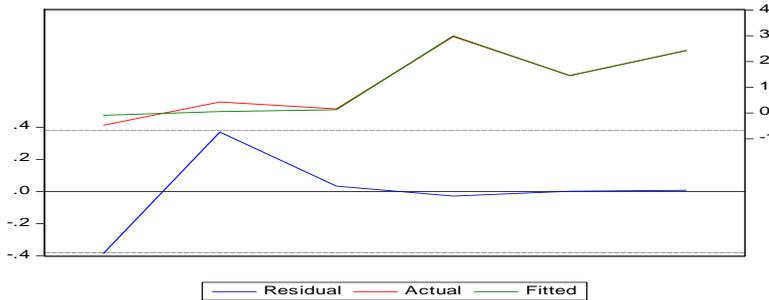
- نموذج الانحدار لأثر عقود الإيجار IFRS 16 على سياسات التمويل وقد أظهرت النتائج ما يلي وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد عقود الإيجار والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، والفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة 95%.
- وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد للنموذج (R-squared) قد بلغت (0.969) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (أبعاد عقود الإيجار الثلاثة) تفسر ما نسبته (96.90%) من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على سياسات التمويل (FPR). إلا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) بلغت قيمته (0.922) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 92.20% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (سياسات التمويل) وهي بذلك تختلف نسباً عن قيمة معامل التحديد وذلك نظراً لوجود بيانات أو اختلافات سياسات التمويل بين القطاعات الثلاث.
- أظهرت نتائج تحليل تباين الانحدار (Prob(F-statistic)) معنوية النموذج عند مستوى الثقة 95% (معنوية الاختبار $0.047 < 5\%$).
- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء تم إجراء اختبار ((Durbin-Watson stat)) أظهرت النتائج أن معامل (D-W) قد بلغت قيمته (2.998) وهي بذلك تقع ضمن القيمة المثلى وهي (1.5-3) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتسلسلي بين البواقي بعضها البعض.



شكل رقم (5) المقاييس الإحصائية لبواقي النموذج ونتيجة اختبار التوزيع الطبيعي

لهذه البواقي لسياسات التمويل Funding policies ratio

- وقد أظهرت النتائج في (شكل رقم 5) أن بواقي النموذج يتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت معنوية الاختبار (0.993) > من مستوى الخطأ 5% وعليه تقبل فرض العدم القائل بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- الرسم البياني (شكل رقم 6) التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء لنموذج الانحدار الأول لجودة الربحية:



ويتضح للباحث من الشكل السابق التقارب الشديد بين القيم الفعلية والمقدرة سياسات التمويل وهذا يدل على أن بواقي النموذج هي اقل ما يكمن وهو معيار للحكم على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة الاستنتاجات المبنية عليها

$$Y3 = C(1) * FAC1_1 + C(2) * FAC1_2 + C(3) * FAC1_3 + C(4)$$

$$Y3 = 4.68 * FAC1_1 - 3.38 * FAC1_2 - 4.0 * FAC1_3 + 1.28$$

وافق تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية

خميس هلمد سعيد خميس العرابيد

كلما زاد حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك الى انخفاض مستوى سياسات التمويل بمقدار (4.68) ويأتي ذلك في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية. وأيضا كلما زادت الفجوة التمويلية وحدة واحدة أدى ذلك الى زيادة مستوى سياسات التمويل (3.38) بمقدار وحدة واحدة وتأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية. وأيضا كلما زاد ربحية الأصول بمقدرة وحدة واحدة أدى الى زيادة مستوى سياسات التمويل بمقدار (4.00) ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

جدول رقم (4)

نتيجة الاختبار الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للتدفقات النقدية الحرة

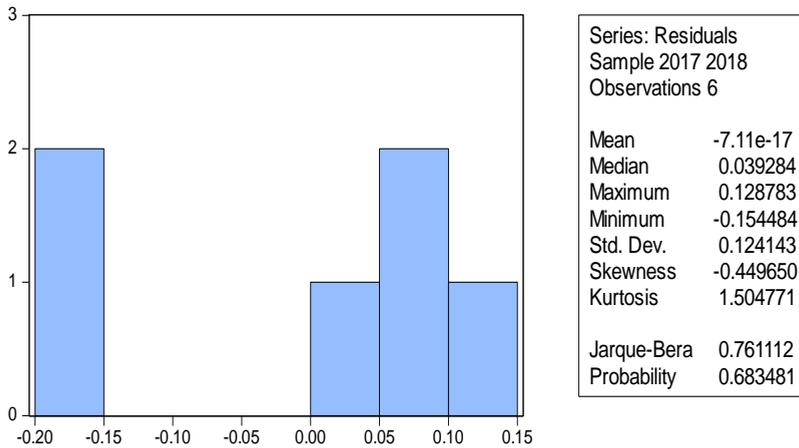
المتغيرات	الكود	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
الثابت	C	0.319	0.059	5.458	0.006
حقوق الملكية	FAC1_1	0.230	0.063	3.665	0.022
معامل التحديد		R-squared		0.771	
معامل التحديد المعدل		Adjusted R-squared		0.713	
تحليل تباين الانحدار		F-statistic		13.435	
المعنوية		Prob(F-statistic)		0.021	
معامل دربن واتسون		Durbin-Watson stat		1.341	

يتضح من الجدول السابق رقم (4):

- نموذج الانحدار لأثر عقود الإيجار IFRS 16 التدفقات النقدية الحرة وقد أظهرت النتائج ما يلي وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد عقود الإيجار والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، والفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة 95%.
- وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد للنموذج (R-squared) (قد بلغت (0.771) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (أبعاد عقود الإيجار الثلاثة) تفسر ما نسبته (77.10%) من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على التدفقات النقدية الحرة. إلا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) بلغت قيمته (0.713)

بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر (71.30%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (التدفقات النقدية الحرة) وهي بذلك تختلف نسباً عن قيمة معامل التحديد وذلك نظراً لوجود بيانات أو اختلافات التدفقات النقدية الحرة بين القطاعات الثلاث.

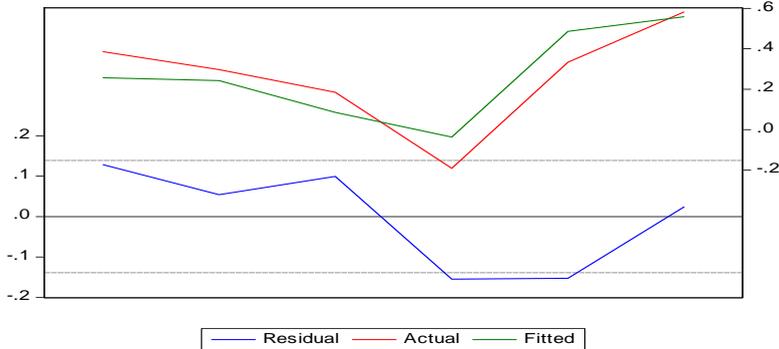
- أظهرت نتائج تحليل تباين الانحدار (Prob(F-statistic) معنوية النموذج عند مستوى الثقة 95% (معوية الاختبار $0.62 < 5\%$)
- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء تم إجراء اختبار ((Durbin-Watson stat)) أظهرت النتائج أن معامل (D-W) قد بلغت قيمته (1.341) وهي بذلك تقع ضمن القيمة المثلى وهي (1.5-3) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتسلسلي بين البواقي بعضها البعض.



شكل رقم (7) المقاييس الإحصائية لبواقي النموذج لاختبار التوزيع الطبيعي لهذه البواقي نسبة التدفقات النقدية الحرة

- وقد أظهرت النتائج في شكل رقم (7) أن بواقي النموذج يتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت معنوية الاختبار (0.68) $>$ من مستوى الخطأ 5% وعليه تقبل فرض عدم القائل بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- الرسم البياني (شكل رقم 8) التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء نموذج الانحدار الأول للتدفقات النقدية الحرة



ويتضح للباحث من الشكل السابق التقارب الشديد بين القيم الفعلية والمقدرة للتدفقات النقدية الحرة وهذا يدل على أن بواقي النموذج هي اقل ما يكمن وهو معيار للحكم على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة الاستنتاجات المبينة عليها

$$Y4 = C(1) + C(2) * FAC1_1$$

$$Y4 = 0.32 + 0.23 * FAC1_1$$

كلما زاد حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك زيادة مستوى التدفقات النقدية الحرة بمقدار (0.32) ويأتي ذلك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. وأيضا كلما زادت الفجوة التمويلية وحدة واحدة أدى ذلك الى زيادة مستوى سياسات التمويل (0.23) بمقدار وحدة واحدة وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية.

٢/٥ نتائج البحث:

١/٢/٥ النتائج على المستوى التطبيقي:

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر تطبيق المعيار عقود الإيجار IFRS 16 على المنشآت المساهمة العامة السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2018)، من خلال تحديد مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لكل من مؤشرات التدفقات النقدية (مؤشر تغطية النقدية، المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون، التدفقات التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل، التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية إلى

الخارجة من الأنشطة الاستثمارية، كفاية التدفقات النقدية التشغيلية، النقدية التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات، نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي، النشاط التشغيلي، مؤشر التوزيعات النقدية، مؤشر الأنفاق الرأسمالي، صافي التدفق النقدي الحر، المعدل النقدي لتغطية الديون)،

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

● هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الحد من الفجوة التمويلية وبين جودة التدفقات النقدية المستقبلية". عند مستوى ثقة تتراوح ما بين 95% و99%. حيث كان معامل التحديد للنموذج (R-squared) قد بلغت (0.917) جودة السيولة، (0.734) جودة الربحية، (0.842) سياسات التمويل، (0.675) التدفقات النقدية الحرة وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (أبعاد عقود الإيجار الثلاثة) تفسر ما نسبته (91.70%)، (73.40%)، (84.20%)، (67.50%) من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على (جودة الربحية، جودة السيولة، سياسات التمويل التدفقات النقدية الحرة). إلا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) بلغت قيمته (0.818) جودة الربحية، (0.708) جودة السيولة، (0.652)، سياسات التمويل، (0.489) التدفقات النقدية الحرة، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر (81.80%)، (70.80%)، (65.20%) (48.90%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (جودة الربحية، جودة السيولة، سياسات التمويل، التدفقات النقدية الحرة) وهي بذلك تختلف نسباً عن قيمة معامل التحديد وذلك نظراً لوجود بيانات أو اختلافات التدفقات النقدية الحرة بين القطاعات الثلاث.

● أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وانعكاسها على جودة التدفقات النقدية المستقبلية والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، والفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة 95%. حيث كان معامل التحديد للنموذج (R-squared) (قد بلغت (0.997) جودة السيولة، (0.993) جودة الربحية، (0.969) سياسات التمويل، (0.771)

التدفقات النقدية الحرة وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (أبعاد عقود الإيجار الثلاثة) تفسر ما نسبته (99.7%)، (99.30%)، (96.9%)، (77.10%) من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على جودة الربحية، جودة السيولة، سياسات التمويل التدفقات النقدية الحرة. إلا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) بلغت قيمته (0.993) جودة الربحية، (0.982) جودة السيولة، (0.922)، سياسات التمويل، (0.713) التدفقات النقدية الحرة، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر (99.30%)، (98.20%)، (92.20%) (71.30%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (جودة الربحية، جودة السيولة، سياسات التمويل، التدفقات النقدية الحرة) وهي بذلك تختلف نسباً عن قيمة معامل التحديد وذلك نظراً لوجود بيانات أو اختلافات التدفقات النقدية الحرة بين القطاعات الثلاث ويفسر ذلك الباحث بأن تفعيل تطبيق معيار عقود الإيجار يؤثر إيجابياً على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية.

٣/٥ توصيات البحث:

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة يوصى الباحث بالآتي:

- توجيه الاهتمام الأكاديمي بتطوير بعض المقررات بما يضمن تدريس متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) وإبراز الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يُعود على المنشآت، عند تطبيق معيار عقود الإيجار (IFRS16)، هذا إلى جانب دور تلك المؤسسات في إعداد برامج تدريبية للمحاسبية لصقل معرفتهم بمتطلبات المعيار الجديد وكيفية تطبيقها.
- العمل على تطوير معرفة وثقافة المحاسبين والكوادر الإدارية بكافة الجوانب المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) وذلك من خلال إقامة دورات متخصصة للتدريب والتوعية في هذا المجال عن طريق المؤسسات والنقابات المهنية.

■ المراجع العربية:

أولاً: الدوريات العلمية:

١. حسين، محمد إبراهيم محمد، (٢٠١٩)، قياس تأثير جودة التقارير المالية وأليات حوكمة الشركات وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءات القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي. مجلد ٢٣، العدد ٢ ص ص ٥٢٧-٥٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A. Periodicals:

1. Bhandari, S. B., & Iyer, R. (2013), Predicting business failure using cash flow statement-based measures, **Managerial Finance**, Vol. 39, No. (7), PP. 667-676.
2. Javedan, F.A., & Largani, S.M. (2014), The effect of cash-flow component (core and non-core) on predicting future cash flow, **Bulletin of Applied and Research Science**, Vol. (4), No. 2, PP. 1-28.
3. Jenkinson, T., Landsman, W. R., Rountree, B., & Soonawalla, K. (2019). Private equity net asset values and future cash flows, **The Accounting Review**, Vol. 95, No. 1, pp. 191-210.
4. Kim, R., Kross, W., & Suk, I. (2015), Bond analysts' forecasts on cash flows and earnings, **Available at SSRN at: http://www.kaa-edu.or.kr/online3/2014_1/2.%20Robert%20G.%20Kim.pdf**
5. Larocque, S., Shive, S., & Sustersic Stevens, J. (2019), Private equity returns, cash flow timing, and investor choices, **Cash Flow Timing, and Investor Choices**, **SSRN**, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/Papers.cfm?abstract_id=3188867.
6. Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016), Impact of New Standard" IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey, **Business and Economics Research Journal**, Vol. 7, No. (4), PP. 143-157.
7. Sharma, A. K., Kumar, S., & Singh, R. (2012), Value relevance of financial reporting and its impact on stock prices: Evidence from

India, **South Asian Journal of Management**, Vol. 19, No. (2), PP. 60-77.

8. Stancheva- Todorova, E., & Velinova - Sokolova, N. (2019), IFRS 16 Leases and Its Impact on Company's Financial Reporting, Financial Ratios and Performance Metrics, **Economic Alternatives**, Vol. (1), No. 2019, PP. 44-62.

B. Dissertations:

1. Dagnachew, N. (2019), Challenges of small and medium enterprise lease financing: the experience of development bank of Ethiopia. Doctoral Dissertation, Addis Ababa University.

C. Reports & Internet:

1. Financial Dictionary, **Expected Future Cash Flows, (2019)**, accessed on November 19, 2019, at: <https://financial-dictionary.com/Expected+future+cash+flows>.
2. IASB (2016), **Effects Analysis: IFRS 16 - leases**, available at: <https://www.ifrs.org/-/media/project/leases/ifrs/published-documents/ifrs16-effects-analysis.pdf>.
3. PwC (2017), In Depth: Achieving Hedge Accounting in Practice Under IFRS 9, P. 5, accessed on November 10th, 2019, at: